مطالب المستثمرين بعد تحرير الصرف:

تثبيت الدولار الجمركى 6 أشهر.. والسيطرة على الارتفاع العشوائى لأسعار العملات الأجنبية والسلع

□ كتبت ـ عزة نصر وجيهان الصاوى:

طالبت الشعبة العامة للمستثمرين فى اجتماعها مساء أمس الأول الثلاثاء بتثبيت سعر الدولار الجمركى فترة لا تقل عن 6 أشهر، حتى لا تتأثر التعاقدات المبرمة من قبل المستثمرين مع الخارج قبل تحرير أسعار الصرف والذى رحب به أعضاء الشعبة.

وقال محمد أبوالعينين رئيس الشعبة ان تحرير سعر الصرف كان مطلبا لكل رجال الاستثمار ليتمكنوا من التعامل بالأسعار الحقيقية للدولار، وان يضم مناخ الاستثمار الوضوح والشفافية والاستقرار.

وأكد أبوالعينين حتمية اقرار مجموعة من السياسات الائتمانية والنقدية لانجاح السياسة الجديدة لأسعار الصرف، مثال خفض سعر الضريبة مراعاة للبعد الاجتماعى وأيضاً تثبيت سعر الدولار الجمركى لفترة محددة، وهذا مقترح من معظم رجال الأعمال، وحتى لا يتخذه البعض مبرراً لرفع أسعار منتجاتهم.

وأضاف أبوالعينين ان ما يحدث الآن فى السوق من ارتفاع فى أسعار بعض السلع، يعد مبالغة ليس لها مبرر، وقد يرجع إلى تخوف بعض التجار من ارتفاع أسعار الدولار فى المستقبل، أو نتيجة لوجود مقترضين بالدولار. واورد أبوالعينين مجموعة من الموضوعات ليبحثها المستثمرون تمهيداً لمناقشاتها مع رئيس الوزراء بغرض انجاح سياسة تحرير الصرف واستقرار مجمل الأوضاع الاقتصادية، وتكمن فى كيفية علاج المديونيات الدولارية، وجذب الاستثمارات الجديدة، وتنشيط التصدير والسياحة، والحد من الفجوة بين العرض والطلب حيث انها الآن تتصاعد افتعال نتيجة اثر التوقع المستقبلى غير المدروس، مع الاخذ فى الاعتبار ان الأسعار لم ترتفع عن المتعامل بها قبل القرار إلا بنسبة لا تتجاوز 6٪.

وأكد أبوالعينين ان الانتاج والانتاجية والتصدير هم البنية الأساسية لتقوية الجنيه المصرى، لذلك نحن محتاجون إلى إعادة النظر فى قدراتنا الانتاجية لتصبح قدرات تنافسية من خلال تقويم الاستثمار.

وقال منير عزالدين عضو مجلس إدارة الشعبة، أن تصاعد الفجوة بين العرض والطلب على الدولار تأتى من انعدام الثقة بين الحكومة والمستثمرين، وبين المصدرين ورجال الأعمال نتيجة وعود براقة لم تنفذ، لذلك لابد من عمل سياسات لتدعيم السياسة النقدية ولتفعيل الايرادات واحداث توازنات من شأنها عودة الثقة واستقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.ومن جانبه قال الدكتور نادر رياض عضو مجلس إدارة الشعبة ان الخطوة التالية يجب ان تكون هى التحرير الكامل للجنيه ليكون له سعر عالمى مقبول فى الخارج، وان يعلم المستثمر التكلفة الحقيقية لمشروعه على مدار سنوات التنفيذ ليتمكن من تدبير احتياجاته من العملات الأجنبية وذلك يبدأ عندما يكون سعر عملتنا المحلية معلنا فى البورصات العالمية.وقال خالد حمزة رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بجميع رجال الأعمال المصريين وعضو مجلس إدارة الشعبة، انه لابد من توفير ميزة تحفز على الادخار بالجنيه كأن تزاد أسعار الفائدة مثلا،

* قضايا مطروحة:

- المديونيات بالدولار
- جذب استثمارات جديدة
- تنشيط الصادرات
- الإنتاج والتصدير

مصدر القوة للجنيه

محمد ابو العنين

موضحا ان الدولار الجمركى يحسب بسعر 556 قرشا (540 قرشا +3٪ عمولة تدبير صرف) وهذا سعر مبالغ فيه وبالقطع يؤثر على من يستورد مدخلات ومستلزمات انتاجية.

وتساءل محمد جمال عضو مجلس إدارة الشعبة عن موقف التعاقدات السابقة فى ظل زيادة الدولار الجمركى، وما موقف المصدر الذى يتنازل عن العملة للبنك عندما يحتاج اليها وبأى سعر يتعامل فى الحالتين.وقال الدكتور محمد الباز امين عام الشعبة ان الارتفاع سببه الأساسى يكمن فى أن العرض اقل من الطلب وان السوق غير مكتمل بالسياسات اللازمة لانجاح قرار تحرير أسعار الصرف، مما جعل الجميع يراهن على زيادة سعر الدولار.وأشار الباز إلى أهمية وجود آليات لدى الحكومة تسمح بالتدخل لإعادة السوق إلى السعر العادل.

وأكد عادل العزبى نائب رئيس الشعبة حتمية معالجة الظروف الاقتصادية وتوفير العملات الأجنبية، حيث ان حوالى 70٪ من المستلزمات مستوردة خاصة فى الدواء، وربما إلى الغاء الدعم البالغ 54 مليار جنيه لانه لا يذهب لمستحقيه بالكامل وزيادة الأجور.واتفق أعضاء الشعبة العامة للمستثمرين على أن أهم الاثار المباشرة لقرار تحرير سعر الصرف هو تحجيم الاستيراد خاصة للسلع التى تتصف بمرونة الطلب عليها وتشجيع صناعات البدائل المحلية، وزيادة الصادرات خاصة التى لا تعتمد بصورة مؤثرة على المكونات المستوردة، وتشجيع السياحة الوافدة وتحجيم السياحة المصرية للخارج، وزيادة حجم الاستثمارات القادمة إذا اطمأنت إلى استقرار سعر عادل للعملات الأجنبية وضمان تحويل الأرباح للخارج، بالإضافة إلى انتعاش البورصة.وأكد أعضاء الشعبة على أن أهم الآثار السلبية فى المدى القصير يكمن فى ارتفاع أسعار السلع المستوردة الأساسية وبالتالى زيادة الانفاق الحكومى على الدعم، وتفاقم مشكلات العملاء المقترضين بالعملات الأجنبية، وعزوف الشركات الصناعية والتجارية عن الدخول فى مناقصات حتى تستقر الأسعار فى الأسواق.

وطالب الأعضاء بتدخل البنك المركزى بحزم لوقف ممارسات بعض البنوك التى تتعمد الرفع العشوائى للأسعار وازدياد الفروق بين أسعار الشراء والبيع للعملات الأجنبية بما يدخل فى نطاق المضاربة وافساد السوق.وأشار الأعضاء إلى أهمية تنشيط دور الأجهزة الرقابية للسيطرة على الارتفاعات العشوائية لأسعار العملات فى القنوات غير المصرح لها بالتعامل وكذلك السيطرة على الارتفاعات غير المبررة للأسعار، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تسرب حصيلة السياحة والصادرات إلى الخارج أو إلى المضاربين على النقد الأجنبى.وأكد أعضاء الشعبة على ضرورة اتخاذ حزمة من السياسات لانجاح سياسة تحرير سعر الصرف فى المدى الطويل وأهمها علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد وإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بما يؤدى إلى زيادة فعلية وملموسة فى حصيلة الصادرات وجذب رؤوس الأموال من الخارج وزيادة معدلات الادخار. بالاضافة إلى زيادة الطاقات الانتاجية فى مجال الصناعات البديلة للواردات وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى، وانما يجب اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة البيرقراطية والفساد الشائعين فى المستويات الإدارية الصغرى.